الدرس الثالث عشر :

باب العدد (2)

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ، وبعد ..

فقد تقدم في الدرس السابق من هذا الباب بيانُ معنى العدد ، وأنواع ألفاظه بالنسبة للاستعمال ، وحكم الواحد والاثنين من حيث التذكيرُ والتأنيث ، والجمعُ بينهما وبين المعدود ، وحكم الثلاثة والعشرة وما بينهما إذا قصد بها العدد المطلق ، وإذا قصد بها معدود ولم يذكر ، وإذا قصد بها معدود وذكر ، كل ذلك من حيث التذكير والتأنيث ، وعرفنا ما يعتبر في التذكير والتأنيث إذا كان المعدود جمعًا ، وخلاف النحويين في ذلك ، وما يعتبر فيهما إذا كان المعدود اسم جمع أو اسم جنس ، ثم عرفنا حكمَ تمييز الثلاثة والعشرة وما بينهما إذا كان المعدود اسم جنس أو اسم جمع ، وحكمَه إذا كان المعدود جمعًا ، وفي هذا الدرس نستكمل حديث الأعداد التي تضاف إلى المعدود وهي عشرة تقدم منها الثلاثة والعشرة وما بينهما ، وبقى منها المائة والألف ، ثم ننتقل إلى باقي أحكام هذا الباب بذكر الأعداد المركبة ، فنقول وبالله التوفيق :

ما يضاف من ألفاظ العدد إلى المعدود[1]

هي عشرة ألفاظ تقدم منها الثلاثة والعشرة وما بينهما : وهي ثمانية ألفاظ تضاف إلى المعدود إذا كان جمعًا بشرط أن يكون جمع تكسير من أبنية القلة ،

(1) انظر التصريح 2/ 272 وما بعدها ، والأشموني 4/ 65 وما بعدها .

وقد يتخلف ذلك فتضاف إلى المفرد أو جمع التصحيح أو جمع الكثرة على ما تقدم تفصيله .

وينبغي هنا أن ننبه على أربعة أمور :

الأول : أن محل جر المعدود بإضافة العدد إليه إذا لم يكن المعدود موصوفًا بالعدد نحو : أثوابٌ خمسةٌ ، أو صفةً للعدد نحو : خمسةٌ أثواب .

الثاني : أن التمييز لا يحتاج إليه إذا أضيف العدد إلى مستحقه نحو : خمسة زيد ؛ لأن هذا لا يقال إلا لمن عرف هذه الخمسة ما هي ؟ كما أنه لا يحتاج إليه إذا أريد بالثلاثة والعشرة وما بينهما مطلقُ العدد ، والحقائقُ المجردة نحو : ثلاثة نصف ستة .

الثالث : أن علة جر المعدود وإضافة العدد إليه هي التخفيف ؛ لكثرة استعمال هذا الأسلوب ، وفي الإضافة تخفيف لأنها تسقط التنوين .

الرابع : أن اشتراط كون المعدود جمعًا للقلة لتتحقق المطابقة بينه وبين العدد ، لأن العدد من الثلاثة إلى العشرة يستعمل في الجمع القليل .

المائة والألف

المائة والألف هما اللفظان المكملان لما يضاف من ألفاظ العدد إلى المعدود ، وحقهما أن يضافا إلى مفرد ، وقد تضاف المائة إلى جمع ، ولهذا قال ابن مالك :

ومائة والألف للفرد أضفْ ومائة بالجمع نزرا قد رُدِفْ

فعلى هذا تقول : عندي مائة ثوب ، وألف جنيه ، وفي القرآن الكريم : ﴿ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ وفيه أيضًا : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ والمراد بالمائة والألف هنا الجنس ، فيشمل الحكم مفرَدهما ومثناهما وجمعَهما ، فتقول : عندي مائتا ثوب ، وألفا جنيه ، وعندي ثلاثُمائة ثوب ، وثلاثةُ آلاف جنيه ، ويلحظ أن الثلاثة والعشرة وما بينهما تذكر مع المائة وتؤنث مع الألف كما يتبين من الأمثلة .

ويعلل بعض النحويين تمييز المائة بمفرد مجرور بإضافتها إليه بأن المائة تستعمل مفردة كالعشرين ومضافة كالعشرة ، والعشرون تكون في الاستعمال مفردة ولا تضاف ، وتمييزها يكون مفردًا نحو : عشرون رجلاً ، والعشرة تكون في الاستعمال مضافة ، وتمييزها يكون مجرورًا نحو : عشرة رجال ، فلما جمعت المائة بين استعمالي العشرين والعشرة أخذت في تمييزها حكم الإفراد من تمييز العشرين ، وحكم الجر من تمييز العشرة .

كما يعلل تمييز الألف بمفرد مجرور بأنها عوض عن عشر مائة ، وهي تميز بمفرد مخفوض ، فعوملت معاملة ما عوِّضت عنه .

وقد تضاف المائة إلى جمع كما في قراءة حمزة والكسائي[1] : ﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾ بحذف التنوين من (مائة) وإضافتها إلى (سنين) ، وباقي السبعة يقرؤونها بتنوين (مائة) .

قال بعض النحويين : وجه قراءة حمزة والكسائي تشبيه المائة بالعشرة ، فكما أن العشرة تضاف إلى مميزها الجمع ، كذلك صنع بالمائة التي تشبهها لكونها تعشيرا للعشرات ، والعشرة تعشير للآحاد ، وقال آخرون : هي من وضع الجمع موضع المفرد ، فالأصل : ثلاثمائة سنةٍ .

وأما قراءة باقي السبعة بتنوين مائة فإن لفظ (سنين) فيها منصوب على أنه عطف بيان لـ(ثلاثمائة) وأجاز بعضهم أن يعرب بدلاً من (ثلاثمائة) واعترض بأن البدل على نية طرح المبدل منه ، وعلى تقدير طرحه يكون المعنى : ولبثوا في كهفهم سنين ، فيفوت التنصيص على كمية العدد ، وأجيب بأن نية الطرح غالبة لا لازمة ، ويجوز ـ عندي ـ أن يقال : إن نية طرح المبدل منه لا يفوت معها التنصيص على كمية العدد ، إذ لا يفوت ذلك إلا بالطرح فعلاً لا نية ، ولا يجوز إعراب (سنين) تمييزًا لأنه لو كان تمييزًا لوجب أن يكون أقلُّ ما لبثوا تِسعَمائة سنة ؛ لأن التمييز

(1) انظر الإقناع في القراءات السبع 2/ 689 .

يكون لكل واحد من العدد ، فكل واحد من الثلاثمائة سنون وهو جمع ، والجمع أقل ما يكون ثلاثةٌ ، فيكونون قد لبثوا على إعرابه تمييزًا : تسعَمائةٍ وتسعا ، وهو خلاف الحقيقة .

هل يجوز تمييز المائة والألف بمفرد منصوب ؟

الجمهور على منع ذلك ؛ لعدم السماع ، وأما قول الربيع الفزاري :

إذا عاش الفتي مئتين عامًا فقد ذهب اللذاذة والفتاء

فهو ضرورة شعرية ، والقياس أن يقول : (مئتي عام) بإضافة المئتين إلى مفرد ، وما أبيح للضرورة لا يستباح في غيرها .

وخالف ابن كيسان الجمهور فأجاز تمييزَهما بمفرد منصوب ، فيجوز على مذهبه : أخذت المائةَ درهما ، والألفَ دينارًا ، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور ، ولا يجوز القياس على ما ورد في البيت ؛ لأن الضرورة الشعرية لا يقاس عليها .

الأعداد المركبة[1]

إذا تجاوز العرب العشرة في العدد جاءوا بكلمتين تسمى الأولى منهما : النَّيِّفَ أو النَّيْف مثلَ : (هيِّن) ومخفَّفِه (هيْن) ، وهو من واحد إلى تسعة بإدخال المبدأ والغاية ، ويطلق على كل ما زاد على العَقْد حتى يبلغ العَقْد الثاني ، والعَقْدُ هو ما كان من مرتبة العشرات أو المئات أو الألوف نحو عشرة وعشرين ، ومائة ومائتين ، وألف وألفين ، والكلمة الثانية هي العشرة ، وبذلك تكون الأعداد المركبة تسعة أعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر أو من إحدى عشرة إلى تسع عشرة .

وحكم الكلمة الأولى وهى النيف في التذكير والتأنيث هو ما ثبت لها قبل التركيب ، فتجري الثلاثة والتسعة وما بينهما على القياس فتذكر مع المعدود المؤنث ، وتؤنث مع المعدود المذكر ، وحكم الكلمة الثانية وهي العشرة في التذكير

(1) انظر التصريح 2/ 273 وما بعدها ، والأشموني 4/ 67 وما بعدها .

والتأنيث أنها مع التركيب ترجع إلى الأصل فتذكر مع المذكر وتؤنث مع المؤنث .

وكذلك يجري الواحد والاثنان في التذكير والتأنيث على الأصل ، وتكون العشرة المركبة معهما جارية على الأصل ، فلهذا تقول : جاءني أحد عشر رجلاً ، وإحدى عشرة امرأة ، وتقول : في المسجد اثنا عشر رجلاً ، واثنتا عشرة امرأة .

أما الثلاثة والتسعة وما بينهما فتقول في المركب منها مع العشرة : عندي ثلاثة عشر كتابًا ، وفي الصحيفة ثلاث عشرة مقالة ، وهكذا تقول في المعدود المذكر : أربعة عشر ، وخمسة عشر ، وستة عشر ، وسبعة عشر ، وثمانية عشر ، وتسعة عشر ، وتقول في المعدود المؤنث : أربعَ عشْرة ، وخمسَ عشْرة ، وستَّ عشْرة ، وسبعَ عشْرة ، وثماني عشْرة ، وتسعَ عشْرة .

ويلحظ في هذه الأعداد المركبة جملة ملاحظ :

الملحظ الأول : أننا نقول : أحدَ عشر وإحدى عشرة ، بإبدال الواو همزة في (أحد) و (إحدى) والأصل فيهما : وَحَد ووِحدى ، وهذا الإبدال شاذ لازم في (أحد) ، مطرد على الأصح في (إحدى) فهو بمنزل إبدال الواو همزة في (إشاح) و(إكاف) والأصل فيهما : وشاح ووكاف ، فأبدلت الواو المكسورة المصدرة همزة قياسًا عند المازني ومن وافقه ، وقد ورد في الاستعمال (وحد عشر) إلا أنه قليل .

الملحظ الثاني : أن العرب في الإفراد يستعملون الواحد والواحدة ، ويستبدلونها في التركيب بأحد وإحدى ، وقد فعلوا ذلك للتفرقة بين الوصف وغيره ، وسمع : واحدة عشرة .

الملحظ الثالث : أن لفظ (ثماني) يجوز فيه فتح الياء كما أنها مفتوحة في (ثمانية) ويجوز فيه إسكان الياء كما هي مسكنة في (معديكرب) لأن كليهما مركب مزجي ، ويجوز على قلة أن تحذف ياؤه ، وتبقى نونه مكسورة لتدل الكسرة على الياء المحذوفة ، وكذا يجوز على قلة حذفها مع فتح النون على أنها فتحة بناء ، فالأوجه الجائزة فيه في التركيب أربعة تقول : في المسجد ثمانيَ

عشرةَ امرأة : بإثبات الياء وفتحها ، وثمانيْ عشرة امـرأة ، بإثباتـها مـع سـكونها ، وثمانِ عشرة امرأة بحذفها مع كسر النون ، وثمانَ عشرة امـرأة بحذفـها مـع فتـح النون ، والوجهان الأولان هما الأكثران .

الملحظ الرابع : أن الشين في عشرة المختومة بالتـاء تكـون سـاكنة فـي لغـة الحجازيين فيقولون مثلاً : ثلاث عشْرة وخمـس عَشْـرة وينطقـون بـالشين سـاكنة كراهة توالي أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وهذه المتحركات الأربعـة تبدأ من الحرف الأخير في النيف ، أما بنو تميم فأكثرهم يكسر هذه الشين فيقولـون : ثلاث عشِرة ، وخمس عشِرة ، وبعضهم يفتحها على الأصل فيقول : ثلاث عشَرة ، وخمس عشَرة .

الملحظ الخامس : أن بعض العرب يسكن عين (عشر) في المذكر ، فيقول : أحَـد عْشَـر ، وثلاثـة عْشـر ، وخمسـة عْشـر ، وتسـعة عْشـر ، للتخفيـف مـن توالـي الحركات ، ولإفادة المبالغة في الامتزاج بين جزءي المركب ، وبهذا التسكين قرأ أبو جعفر : ﴿ أَحَدَ عْشَرَ كَوْكَبًا ﴾ وقرأ هبيرة صاحب حفص ﴿ اثْنَا عْشَرَ شَـهْرًا ﴾[1] وفي هذه القراءة جمع بين ساكنين على الحد المغتفر .

حكم العدد المركب من حيث الإعراب والبناء :

ذكر النحويون أن العددَ المركبَ من النيِّف والعَقْدِ نحو : أحد عشر ، وتسـعة عشر ، يبنى جزآه على الفتح لأنه يثقل بالتركيب ، فيبني على الفتح لكونـه خفيفـا يعادل ثقل التركيب ، وعلة بناء جزئه الأول هي أنه تنزل مـن الثـاني منزلـة صـدر الكلمة من عجزها ، وصدر الكلمة لا يعرب ، وعلة بناء جزئه الثاني هي أنه تضمن معنى حرف العطف وهو الواو ، فأصل التركيب في نحو : (أعطيتك خمسة عشر) أن يقال : أعطيتك خمسة وعشَـرة ، فحذفـت الـواو ؛ وركـب العـددان اختصـارًا ودفعا لما يتبادر من العطف من أن الإعطاء دفعتان ، ولو ظهر هذا العاطف لامتنع

(1) انظر النشر في القراءات العشر 2/ 279.

التركيب والبناء كما في قول الشاعر : كأن بها البدرَ ابن عشر وأربع .

ويستثنى من بناء الكلمة الأولى اثنان واثنتان ، فإنهما يعربان في حال التركيب كالمثني ، فيرفعان بالألف ، وينصبان ويجران بالياء ، فتقول : جاءني اثنا عشر رجلاً واثنتا عشرة امرأة ، وقابلت اثني عشر رجلاً ، واثنتي عشرة امرأة ، وسلمت على اثني عشر رجلاً ، واثنتي عشرة امرأة ، وإنما أعربا إعراب المثني لوقوع العشرة وهي العجز موقع النون ، وما قبل النون محل إعراب لا محل بناء ، والدليل على أن العجز معهما واقع موقع النون أن العدد المركب منهما لا يضاف فلا يقال : (اثنا عشَرك) بخلاف غيره من الأعداد المركبة حيث يجوز أن يقال : أحَد عشرَك ، وثلاثةَ عشَرك ، وخمسةَ عشرَك .

وهذا مذهب الجمهور في (اثنان) و(اثنتان) إذا ركبا ، وخالف الجمهورَ في ذلك ابن كيْسان وابن درستويه فذهبا إلى أن اثنين واثنتين مبنيان مركبان مع العقد كسائر أخواتهما ، ورُد قولهما بأنهما يختلف آخرُهما باختلاف العوامل ، وذلك دليل إعرابهما ، ولو كانا مبنيين للزما الياء لأنها نظير الفتحة في الواحد فكنا نقول : جاءني اثني عشر رجلاً وجاءني اثنتي عشرة امرأة ، وذلك لم يسمع .

والكلمة الثانية : وهي العشرة في حال التركيب مبنية دائمًا على الفتح عند الجمهور ، وهي تبني مع اثنين واثنتين لأنها واقعة موقع النون المحذوفة لشبه الإضافة ، والاسم إذا وقع موقع الحرف بني ، وتبني مع غيرهما لأنها واقعة موقع التنوين في نحو : أحدٌ ، وثلاثةٌ ، وهو حرف مبني على السكون ، وخالفت في البناء حكم ما وقعت موقعه تنبيها على الفرعية ، واختير لها الفتح طلبًا للتخفيف ، وهاتان العلتان تضافان إلى العلة المتقدمة وهي تضمن العشرة معنى حرف العطف .

وإنما بني الجزء الأول في نحو : (أحدَ عشَر) وخمسةَ عشَر على حركة ؛ لأن له حالةَ إعراب قبل التركيب ، وإنما كانت الحركة فتحة ؛ لأن هذا الاسم طال بالتركيب فأوثر بأخف الحركات .

وقد لخص ابن مالك هذه الأحكام في قوله في الألفية :

وأحَـد اذكـرْ وصلنْـه بعشَـر مركِّبًـا قـاصدَ معـدودٍ ذكـر
وقُل لدي التأنيث إحدى عشْرة والشين فيها عـن تميـم كسـرة

ومعنى البيتين : إذا ركِّبت عَشرُ مع أحد ذكِّرت ، وإذا ركبت مع (إحدى) أنثت ، وتسكن شينها عند التأنيث في اللغة المشهورة ، وتميم تجيز الكسر أيضًا . ثم يقول :

ومـع غـير أحـدٍ وإحـدى ما معْهما فعلتَ فـافعلْ قصـدا

ومعناه : افعل قصدا مع غير (أحـد) و(إحـدى) مـن العـدد المركـب ، وهـو العشرة ما فعلته مع (أحد) و(إحدى) من المطابقة في التذكير والتأنيث . ثم يقول :

ولثلاثـة وتسـعة ومـا بينـهما إن ركبـا مـا قُدّمـا

ومعناه أنه إذا ركب مع العشرة الثلاثة والتسعة وما بينـهما ، فـإن حكـم هـذه الأعداد في حال التركيب هو ما ثبت لـها قبـل الـتركيب مـن المخالفـة للمعـدود تذكيرًا وتأنيثًا . ثم يقول :

وأول عشـرة اثنتـي وعشـرا اثنيْ إذا أنثى تشـا أو ذكـرا
واليا لغير الرفع وارفع بالألف والفتحُ في جزأي سواهما ألف

ومعنى البيتين أنه يقال في العدد المركب اثنتا عشرة في المعـدود المؤنـث ، واثنا عشر في المعدود المذكر ، وأن اثنتين واثنيـن يعربـان إعـراب المثنـى ، أمـا العجز فيبني على الفتح ، وأما غير اثني عشر واثنتي عشـرة مـن الأعـداد المركبـة فيبنى على فتح الجزأين في القول المألوف الشائع .

تنبيهات :

التنبيه الأول : إحدى في قولنا : إحدى عشرة امرأة مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره تعذر تحريك الألف بالفتحة .

التنبيه الثاني : قول ابن مالك : (وصلنه بعشر) يفهم منه أنه لا يجـوز تركيـب النيف مع العشرين وبابه بل يتعين الفصل بواو العطف فتقول : خمسةٌ وعشرون ،

ولا تقول : خمسةُ عشرين ؛ لأن ذلك قد يفهم منه خلاف المراد ، وأن المراد منه إثبات خمسة لعشرين .

التنبيه الثالث : جمهور النحويين على أنه لا يجوز إضافة صدر العدد المركب إلى عجزه ؛ لأنه عندهم إما مبنى على فتح الجزأين كـأحدَ عشَر وتسعةَ عشَر ، وإما معربُ الصدر مبنيُّ العجز كاثنى عشر واثنتي عشرة ، وأجاز ذلك الكوفيون فيعربُ الصدرُ على حسب العامل ، ويكون العجزُ مجرورًا بالإضافة لا غير نحو : هذه خمسةُ عشَرٍ ، وأخذت خمسةَ عشرٍ ، وسلمت على خمسةِ عشرٍ ، ويكون ذلك مستحسنًا إذا أضيف العجز إلى كاف المخاطب نحو : هذه خمسةُ عشَرك ، وخذ خمسةَ عشرك ، ومررت بخمسةِ عشرك ، ومما ورد على مذهبهم قول الشاعر :

كلف من عنائه وشقوته بنت ثمانِ عشرةٍ من حجته

فقد أضيف صدر العدد المركب فيه وهو (ثمان) إلى العجز ، وجر العجز بإضافة الصدر إليه ، وثمان على مذهبهم مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة ؛ لأن أصله (ثماني) ، وهو مضاف إليه .

التنبيه الرابع : (أحدٌ) المستعمل في الإثبات له ثلاثة أوجه في الاستعمال : الأول : في العدد المركب نحو : أحد عشر ، ومثله في ذلك (إحدى) نحو : إحدى عشرة ، وفي الواحد المعطوف عليه العقد نحو : (أحد وعشرون) ومثله (إحدى وعشرون) .

الوجه الثاني : أن يكون مضافًا أو مضافًا إليه بمعنى (الأول) كقوله تعالى : ﴿ أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا ﴾ أي أولكما ، ونحو : يوم الأحد ، أي يوم الأول .

الوجه الثالث : أن يستعمل وصفا ، وليس ذلك إلا وصفا لله تعالى نحو : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ .

التنبيه الخامس : قال العلامة الفيومي في المصباح المنير : (الواحد مفتتح العدد ، يقال : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، ويكون بمعنى جزء من الشيء ، فالرجل واحد من القوم أي فرد من أفرادهم ، والجمع : (وحدان) بالضم .. و(أحد) أصله

(وحد) فأبدلت الواو همزة ، ويقع على الذكر والأنثى ، وفي التنزيل : ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ .. ﴾ ويكون (أحد) مرادفًا لواحد في موضعين سماعا : أحدهما : وصف اسم الباري تعالى فيقال : هو الواحد وهو الأحد ، لاختصاصه بالأحدية فلا يشركه فيها غيرُه ، ولهذا لا ينعت به غير الله تعالى فلا يقال : رجل أحد ولا درهم أحد ، ونحو ذلك ، والموضع الثاني : أسماء العدد للغلبة وكثرة الاستعمال فيقال : أحد وعشرون ، وواحد وعشرون ، وفي غير هذين يقع الفرق بينهما في الاستعمال بأن الأحد لنفي ما يذكر معه فلا يستعمل إلا في الجحد لما فيه من العموم مفردًا نحو : ما قام أحد ، أو مضافًا نحو : ما قام أحد الثلاثة ، والواحد اسم لمفتتح العدد كما تقدم ، ويستعمل في الإثبات مضافًا وغير مضاف فيقال : جاءني واحد القوم ، وواحد من القوم ، وأما تأنيث أحد فلا يكون إلا بالألف ، لكن لا يقال إحدى إلا مع غيرها نحو : إحدى عشرة ، وإحدى وعشرون .. وتأنيث الواحد (واحدةَ) بالهاء)[1] .

ألفاظ العقود

العقود جمع عَقد ، ويطلق على العشرين والثلاثين ونحوهما إلى التسعين وهذه العقود إذا استعملت في العدد استوى في لفظها المذكر والمؤنث ، فأنت تقول : في المسجد عشرون رجلاً أو ستون رجلاً كما تقول في المسجد ثلاثون امرأة أو سبعون امرأة ، والمدار في معرفة التذكير والتأنيث في هذه الحالة على التمييز بعدها .

وإذا أريد في العدد ما زاد على العشرين ولم يكمل المئة قدم النيف وهو من الواحد إلى التسعة بحالتيه وهما ثبوت التاء في التذكير وسقوطها في التأنيث ثم يذكر العقد معطوفًا على النّيف ، فيقال في المذكر : ثلاثة وعشرون رجلاً ، وفي المؤنث : ثلاث وثلاثون امرأة ، وهكذا ، وفي القرآن الكريم : ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ ، وتسمى ألفاظ العقود إذا استعملت مفردة أو معطوفة على النيف : باب عشرين ، أو العشرون وبابه .

(1) المصباح المنير : الواو مع الحاء وما يثلثهما .

حكم تمييز العدد المركب وعشرين بابه[1]:

يقول ابن مالك في الألفية :

ومـــيِّز العشريـــن للتســـعينا بواحـــد كـــأربعين حينـــا
ومـــيزوا مركبـــا بمثـــل مـــا مـــيِّز عشـــرون فســـوِّينهما

أي يميز عشرون وبابه بمفرد نكرة منصوب كما فـي قولنـا : أربعـون حينًـا ، وخمسون شهرًا ، وأربعة وعشرون رجلاً ، وأربع وعشرون امرأة ، وكذلـك تميِّز الأعداد المركبة بمفرد نكرة منصوب كما في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِـدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ .

ومن شواهد عشرين وبابه قوله تعالى : ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ وقوله تعـالى : ﴿ إِلا خَمْسِـينَ عَامًـا ﴾ وقولـه : ﴿ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾ وقوله : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ وقوله : ﴿ لَـهُ تِسْـعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ .

وقد أشكل على تمييز العدد المركب قوله تعالى : ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَـيْ عَشْـرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾ فإن (أسباطًا) جمع سِبط ، والموافـق للقـاعدة أن يكـون مفـردًا لا جمعًا ، وأجاب النحويون عن هذا الإشكال بأن (أسباطًا) ليس بتمييز ، وإنما هـو بدلٌ من (اثنتي عشرة) بدلُ كلٍّ من كل ، والتمييز محذوف ، والأصل : اثنتي عشرة فرقة ، ولو كان أسباطًا تمييزا للعدد المذكور لذكّـر العـدد ، ولقيـل : اثنـي عشـر سبطًا ؛ لأن السبط مذكر ، فيكون العدد المركب من الاثنين والعشرة موافقًا له في التذكير وفقًا للقاعدة ، وإلى هذا ذهب الشلوبين ، وابن أبي الربيع ، وابن عصفور ، وأبو حيان ، وإلى هذا أيضًا ذهب ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ، وفي شـرح التسهيل ، لكنه خالف ذلك في شرح الكافية ، فذهب إلى أن الآية لا حذف فيـها ،

(1) انظر التصريح 2/ 274 وما بعدها ، والأشموني 4/ 69 وما بعدها .

وأن (أسباطًا) تمييز ، وأن ذكر (أممًا) رجح حكم التأنيث في (أسباطًا) لكونه وصف به ، وهو جمع أمة ، فلهذا جاء العدد بالتأنيث .

قال المصرح : (والقول بأنه تمييز مشكل على قولهم : إن تمييز العدد المركب مفرد ، وأسباطًا جمع) ثم قال : (وذهب الفراء إلى جواز جمع التمييز ، وظاهر الآية يشهد له ، ويشهد له أيضًا ما روى من قول ابن مسعود : رضي الله عنه : (قضى في دية الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بني مخاض) وتخريج أبي حيان له على أن (بني مخاض) حالٌ من عشرين أونعتٌ لها والتمييز محذوف خلاف الأصل) .

وفى توجيه الآية قول ثالث نقله المصرح عن الحوفي وهو قوله : (يجوز أن يكون (أسباطًا) نعتًا لـ(فرقة) ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، و(أمما) نعت لـ(أسباطًا) وأنث العدد وهو واقع على الأسباط وهو مذكر لأنه بمعنى فرقة كقوله : ثلاثة أنفس .. يعني رجالاً) وقال المصرح تعقيبًا عليه : (فارتكب الوصف بالجامد ، والكثير خلافه) وأقول : لا مانع من الوصف بالجامد إذا أول بالمشتق كما قال ابن مالك :

وانعت بمشتق كصعب وذرب وشبهه كذا وذي والمنتسب

وإذا كانت الأسباط بمعنى القبائل أمكن تأويلها بالمشتق ، وهو (متقابلة) أو (متواجهة) ، قال صاحب مقاييس اللغة : (القاف والباء واللام أصل واحد صحيح تدل كلمه كلها على مواجهة الشيء للشيء ، ثم قال : وقبائل الرأس : شُعَبُه التي تصل بينها الشؤون ، وسميت بذلك لإقبال كل واحدة منها على الأخرى ، وبذلك سميت قبائل العرب)[1] .

ويشترط أيضًا لتمييز عشرين وبابه ، والعدد المركب ، أن لا يفصل عن العدد ، إذ لا يجوز الفصل بينهما ، وأما قول العباس بن مرداس السلمي :

(1) مقاييس اللغة 5/ 51 .

على أنني بعدما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا
يذكر نيك حنينُ العَجول ونوح الحمامة تدعو هديلاً

فهو من باب الضرورات حيث فصل بين (ثلاثون) ، وبين مميزه وهو (حولا) بالجار والمجرور (للهجر) .

وإذا نعت هذا التمييز بنعت جاز في النعت مراعاة لفظ التمييز فيكون بلفظ نعت المفرد ، وجاز فيه مراعاة معنى التمييز وهو دلالته على الجمع فيكون بما ينعت به الجمع ، فيجوز أن تقول مثلاً : (عندي أحد عشر كتابًا نحويًا) مراعاة للفظ (كتاب) ، وأن تقول : (نحوية) مراعاة لمعناه ، وكذلك تقول : عندي عشرون جنيهًا ذهبيًا ، ويجوز أن تقول : ذهبية ، وعلى مراعاة المعنى جاء قول عنترة :

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الأسْحَم

والشاهد في قوله (سودا) فإنه نعت لـ(حلوبة) المفرد ، وقد جمع النعت مراعاة لمعنى المنعوت وأنه يراد به الجمع ، ولو روعي اللفظ لقيل : سوداء .

حكم التذكير والتأنيث مع التمييز بشيئين مختلفين تذكيرًا وتأنيثًا[1] :

إذا ميز العدد بشيئين مختلفين تذكيرًا وتأنيثًا ، فإن كان العدد مضافًا إلى المعدود كان حكم التذكير والتأنيث في العدد بحسب السابق من الشيئين ، وهو ما أضيف إليه العدد نحو : في النادي عشرة فتيان وفتيات ، وفي النادي عشر فتيات وفتيان .

وإن لم يكن العدد مضافًا إلى المعدود ، وذلك في العدد المركب ، فإن كان المعدود عاقلاً فالحكم للمذكر مطلقًا أي سواء كان متقدمًا أو متأخرًا ، وسواء اتصل التمييز بالعدد أم فصل عنه ، فتقول : كان فلان يملك خمسة عشر عبدا وجارية أو يملك خمسة عشر جارية وعبدا أو يملك خمسة عشر ما بين عبد وجارية ، وما بين جارية وعبد .

(1) انظر الأشموني 4/ 70 .

وإن كان المعدود غير عاقل فالحكم للسابق من أحد المعدودَين بشرط الاتصال ، فتقول : فلان يملك خمسة عشر جملاً وناقة ، وفلان يملك خمس عشرة ناقة وجملاً ، فإن حصل فصل في المعدود غير العاقل فالحكم للمؤنث فتقول : فلان يملك خمس عشرة ما بين جمل وناقة أو ما بين ناقة وجمل ، وهذا المميز بشيئين مختلفين تذكيرًا وتأنيثًا إذا كان مضافًا إلى المعدود فلا يصح أن يكون أقل من ستة ؛ لأن كل تمييز منهما جمع ، وأقل الجمع ثلاثة ، فتقول : في المسجد ستة فتيان وفتيات وفي المسجد ست فتيات وفتيان .

حكم إضافة العدد إلى مستحق المعدود[1] :

يجوز إضافة العدد إلى مستحق المعدود فيستغنى العدد حينئذ عن التمييز ، فتقول : هذه خمسة زيد في المذكر ، وهذه خمس زيد في المؤنث ، وتقول : هذه عشرو أخيك ، وهذه أربعوك ، ويفعل ذلك أيضًا بجميع الأعداد المركبة إلا اثني عشر واثنتي عشرة ، فيجوز أن تقول : خذ خمسةَ عشَر زيدٍ في المذكر ، وخذ خمسَ عشْرةَ زيدٍ في المؤنث ، وتقول : خذ أحدَ عشرَك وخذ إحدى عشْرَتَكَ ، وخذ ثلاثةَ عشَرَك ، وخذ ثلاثَ عشْرَتك ، ولا يجوز أن تقول : خذ اثني عشَرَك أو اثنتي عشْرَتَك ؛ لأن (عشر) أو (عشرة) في هذا التركيب بمنزلة نون المثنى فلا تجامع الإضافة ، ولا يجوز أن تحذف العشر أو العشرة وتقول : اثناك أو اثنتاك لأن ذلك يلتبس بالإضافة في غير المركب .

حكم العدد المركب إذا أضيف من حيث البناء :

يقول ابن مالك رحمه الله :

وإن أضيف عدد مركب ... يبق البنا وعجز قد يعرب

وأقول : إذا أضيف العدد غير اثني عشر واثنتي عشرة كما مر فللنحويين في بنائه ثلاثة مذاهب :

---

(1) انظر التصريح 2/ 275 وما بعدها ، والأشموني 4/ 70 وما بعدها .

المذهب الأول : ـ وهو مذهب الأكثرين ومنهم البصريون ـ أن البناء يبقى في الجزأين على حاله ، نحو : أحد عشَرك مع أحدَ عشَرَ زيد ، وعلة ذلك أن البناء يبقى مع الألف واللام بالإجماع ، فكذلك يبقى مع الإضافة .

المذهب الثاني : أن يبقى الجزء الأول على بنائه على الفتح ويعربَ الجزءُ الثاني بحسب العوامل كما في (بعلبكَّ) فتقول : هذه أحدَ عشرُ زيد ، ورأيت أحَد عشرَ زيد ، ومررت بأحَدَ عشرِ زيد ، وهذا الوجه حكاه سيبويه عن بعض العرب ، ووصفه بأنه لغة رديئة ، لكن قاس عليه الأخفش ، وقال : هو لغة حسنة ، واختاره ابن عصفور وزعم أنه اللغة الفصحى ، ووجَّه ذلك بأن الإضافة ترد الأسماء إلى أصلها في الإعراب ، ومنع ابن مالك في التسهيل القياس عليه ، وقال في شرحه : لا وجه لاستحسانه ؛ لأن المبنيَّ قد يضاف نحو : كم رجلٍ عندك ، ومنه ﴿ مِنْ لَدُنْ حكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾[1] ، قال المصرح : (وقد يفرق بين ما بناؤه أصلي فلا يرد إلى الإعراب ـ يعني بسبب الإضافة ـ وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد إليه بأدنى ملابسة)[2] .

المذهب الثالث : أن يضاف الجزء الأول وهو الصدر إلى الجزء الثاني وهو العجز ، ويزالَ بناؤهما فيعربَ الصدر بحسب العوامل ، ويجرَّ العجُز بالإضافة كما في أي تركيب إضافي نحو : عبد الله ، وذلك نحو ما حكاه الأخفش عن أبي فقعس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي : ما فعلت خمسةُ عشَرِك برفع (خمسة) وجر (عشرك) وذكر ابن مالك في التسهيل أن هذا لا يقاس عليه خلافًا للفراء ، وهذا المذهب ينسب أيضًا إلى الكوفيين ، وقد أجازوا أيضًا إعراب المتضايفين في العدد المركب دون إضافته إلى مستحق المعدود نحو : هذه خمسةُ عشرٍ ورأيت خمسةَ عشرٍ ، ومررت بخمسةِ عشرٍ ، واستدلوا بقول نفيع بن طارق :

كلف من عناءه وشقوته . بنت ثماني عشرةٍ من حجته

(1) انظر الأشموني 4/ 71 .

(2) التصريح 2/ 275 .

فـ(بنت) مضاف إلى (ثماني) و(ثماني) مضاف إليه ، وهو أيضًا مضاف إلى (عشرة) ، والعدد المركب هنا لم يضف إلى مستحق المعدود ، وقد أعرب إعراب المتضايفين ، وقد منع ذلك ابن مالك وفاقًا للجمهور ، وهو محمول على أنه ضرورة شعرية .

تنبيهان : التنبيه الأول : في (ثماني) الواقعة في عدد المؤنث المركب أربع لغات : فتح الياء نحو : ثمانيَ عشرة امرأة ، وسكونها نحو : ثمانيْ عشْرة ، وحذفها مع كسر النون نحو : ثمانِ عشرة ليدل الكسر على الياء ، وحذفها مع فتح النون لأجل التركيب نحو : ثمانَ عشْرة ، وقد جاء من هذا قول الشاعر :

ولقد شربت ثمانيا وثمانيا وثمانَ عشرة واثنتين وأربعا

وإذا استعمل لفظ (ثماني) مفردًا فالأكثر أن يجري مَجْرى المنقوص المصروف فتقول : حضر ثمانٌ ومررت بثمانٍ ورأيت ثمانيًا ، ويجوز : رأيت ثمانيَ بلا تنوين لشبهها بـ(جواري) لفظًا ، ويجوز قليلاً جعل إعرابها على النون ، نحو : حضر ثمانٌ ورأيت ثمانًا ، ومررت بثمانٍ ، ومنه قول الشاعر :

لها ثنايا أربعٌ حسانُ وأربعٌ فثغرها ثمانُ

التنبيه الثاني : قال ابن مالك في شرح الكافية : (لـ(بِضعة) و(بِضع) حكم تسعة وتسع في الإفراد والتركيب وعطف (عشرين) وأخواته عليه نحو : لبثت بِضعة أعوام ، وبِضع سنين ، وعندي بضعة عشر غلامًا وبضعَ عشْرةَ أمة ، وبضعةٌ وعشرون كتابًا ، وبضعٌ وعشرون صحيفة ، ويراد ببضعة من ثلاثة إلى تسعة ، وبِضع من ثلاثٍ إلى تسع)[1] .

■■■■■ خلاصة هذا الدرس ■■■■■

1- أن ما يضاف من ألفاظ العدد إلى المعدود عشرة ألفاظ هي الثلاثة إلى العشرة ، والمائة والألف ، وللمضاف إليه معها شروط وأحوال ، وأن الجمهور

(1) نقلاً عن الأشموني 4/ 72 ، 73 .

يمنعون تمييز المائة والألف بمفرد منصوب ، وخالفهم ابن كيسان .

2- أن العدد المركب يتكون من النيف والعشرة ، والنيف ما عدا الواحد والاثنين إلى التسعة ، وهو يخالف المعدود تذكيرًا وتأنيثًا ، والعشرة توافقه حال التركيب ، ويبني جزآ المركب على الفتح إلا اثني عشر واثنتي عشرة فإن صدرهما يعرب إعراب المثني خلافًا لابن كيسان وابن دُرُسْتويه .

3- أن العقود والأعداد المركبة تميز بمفرد منصوب لا يفصل عن العدد .

4- أنه يجوز إضافة العدد إلى مستحق المعدود فيستغني عن التمييز ، وللنحويين في العدد المركب إذا أضيف ثلاثة مذاهب تقدم تفصيلها .

•••••• أسئلة حول الدرس ••••••

س1: ما الذي يضاف من ألفاظ العدد إلى المعدود ؟ وما شروط ذلك ؟ مثل لما تذكر .

س2: ما رأي النحويين في تمييز المائة والألف بمفرد منصوب ؟ بين ذلك مع الترجيح .

س3: ما حكم العدد المركب من حيث التذكير والتأنيث ؟ وما حكمه من حيث الإعراب والبناء ؟ وضح ذلك مع التمثيل .

س4: ما المقصود بباب عشرين في العدد ؟ وما حكم تمييزه ؟ مثل لما تذكر .

س5: بين رأي النحويين في إعراب (أسباطًا) من قوله تعالى : ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾ مع الترجيح .

س6: إذا ميز العدد بشيئين مختلفين تذكيرًا وتأنيثًا . فما حكم العدد في ذلك ؟ مثل لما تذكر .

س7: ما رأي النحويين في إضافة العدد إلى مستحق المعدود ؟ وما حكم العدد المركب إذا أضيف من حيث البناء ؟ مثل لما تذكر .